



# تسويق نظام التعليم العالي الأوروبي\*

سحر مصطفى\*

## مقدمة

كان العالم العربيّ مسؤولاً عن بعض أقدم مؤسسات التعليم العالي، التي أدت، بصفتها مراكز كبيرة للتعليم، دوراً قيادياً في النهوض بالعديد من مجالات المعرفة، وبشكل أساسي: الرياضيات، والعلوم، والآداب. وأنشئت جامعات، كالزيتونة في تونس في العام 734م والقرويين في فاس في العام 859م، قبل وقتٍ طويلٍ من بولونيا، الجامعة الأوروبيّة الأولى التي أسست في العام 1088م<sup>2</sup>.

لكنّ التعليم العالي شهد تراجعاً في معظم البلدان العربيّة خلال تسعينيات القرن الماضي، من حيث مساهمته العامّة في إنتاج المعرفة، أو في بناء الأُمّة على حدّ سواء. وفي الوقت نفسه، شهدت تلك البلدان توسّعاً سريعاً في عدد الجامعات وفي معدّلات الالتحاق بها. وفي نهاية المطاف، أصبحت أنظمة التعليم العالي العربيّة تركز على الكميّة، وتتأثر بها بدلاً من النوعيّة، وتُعطي الأهميّة للتدريس بدلاً من

\* أستاذة الأنثروبولوجيا والتنمية البشرية في معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية.

1- سلطان بركات، سانسوم ميلتون: «أهميّة بيوت الحكمة: مسؤوليّة حماية التعليم العالي، وإعادة بنائه في العالم العربيّ»، مركز بروكنجز الدوحة، 2015م.

البحث. وأدى إخفاق التوسّع الكميّ في إدخال تحسينات على النوعيّة إلى القول: إنه «ما من منطقة في العالم استثمرت أكثر في التعليم مع حصولها على مردودٍ ظاهر أقلّ»<sup>1</sup>.

من اللافت أنّ الحلول المقترحة لإصلاح التعليم العالي في العالم العربيّ، أتت بوصفة من الاتحاد الأوروبيّ تحت مُسمّى «مسار بولونيا»، الذي أخذ تسميته تيمناً بأول جامعة أُسست في أوروبا، وبالاجتماعات التأسيسية، التي حصلت في ذلك البلد لوضع المسار الجديد للتعليم العالي في أوروبا.

اشتهر مسار تلك الإصلاحات في التعليم العالي على صعيد أوروبا، باسم نظام L.M.D اختصاراً للمراحل الثلاث، التي جرى على أساسها تنظيم التعليم العالي (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

بعد بناء الفضاء الأوروبيّ للتعليم العالي، سعى الاتحاد الأوروبيّ وكأحد أهداف إصلاحات بولونيا إلى تسويق تلك الإصلاحات وطرحها كإنموذج للاقتداء به على صعيد العالم.

يقودنا ما تقدّم إلى طرح مجموعة تساؤلات، منها:

- ما مسار بولونيا؟

- كيف ولماذا جرى تبنيه في بلدان عدّة عربيّة ومتوسّطيّة؟

- هل تحقّق النهوض المنشود للتعليم العالي في تلك البلدان؟

### مسار بولونيا: الإصلاحات الأخيرة للتعليم العالي الأوروبيّ

حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، اقتصرَت عمليّة التعاون في موضوع التعليم العالي بين الدول الأوروبيّة على تشجيع الحراك التعليمي للطلاب، وتسهيل هذا الموضوع من خلال اتّفاقيّات اعتراف متبادل بالشهادات، وذلك في إطار مشاريع تهدف لبناء أوروبيّ للمعرفة، وبناء اقتصاد المعرفة، وتعزيز بناء مفهوم المواطنة الأوروبيّة. ولكن ما حصل في بولونيا وما تلاه، يمكن عدّه نقطة تحوّل في مشهد التعليم العالي الأوروبيّ، فقد جرى الانتقال من مرحلة التنسيق والتعاون،

1- جواد صالحى- أصفهاني ونافتيج ديلون، " Stalled Youth Transitions in the Middle "، ورقة عمل مبادرة شباب الشرق الأوسط رقم 8، مركز ولفنسون للتنمية: كليّة دبي للإدارة الحكوميّة، أكتوبر 2008م.

إلى مرحلة بناء فضاء أوروبي للتعليم العالي، تحت مظلة نظام تعليمي عال، يمتلك سمات عامة تنطبق على مختلف الدول الأوروبية، حتى بات من الممكن الحديث عن نظام تعليمي عالٍ أوروبي<sup>1</sup>، هو نظام (Licence, Master, Doctorat) L.M.D.... مسار بولونيا هو نتاج سلسلة من اجتماعات الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في أوروبا، اتخذت خلالها قرارات سياسية تسعى إلى بناء فضاء أوروبي موحد للتعليم العالي قبل العام 2010 م - E.E.S (Espace Européen de l'Enseignement Supérieur).

تلك الاجتماعات ضمت إلى جانب الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي مجموعة من الفاعلين الدوليين والمهتمين، ومؤسسات دولية، مثل: المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا، وعمداء الجامعات، وجهات أوروبية ممثلة للطلاب<sup>2</sup>، اتخذت مشاركتهم دور الرقيب، أو الاستشاري.

### 1 - نشأة مسار بولونيا:

لا يمكن أن نتناول مسار بولونيا، أو عملية بولونيا «processus de Bologne»، إلا بالعودة إلى ما يُعرف بـ «إعلان السوربون» Déclaration de la Sorbonne. السوربون وبولونيا (La Sorbonne et Bologne)، هما اسمان يرمزان إلى مؤسستين جامعتين عريقتين في أوروبا. على الرغم من أن جامعة بولونيا هي رسمياً أقدم من السوربون، إلا أن اجتماع السوربون وإعلانه سبق اجتماع بولونيا، وما نتج عنه من قرارات.

ضمّ اجتماع السوربون في 25-24 أيار/مايو من العام 1998م، الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في كلٍّ من: ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا<sup>3</sup>.

1- سيتبين على مستوى التطبيق أن هناك إطاراً عاماً جامعاً لأنظمة التعليم العالي الأوروبية، وليس نظاماً تعليمياً عالياً أوروبياً موحدًا.

2- David Crosier and Teodora Parveva, 2013, "The Bologna Process: Its impact on higher education development in Europe and beyond", Paris, UNESCO: International Institute for Educational Planning, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, p.22.

3- Jürgen Rüttgers, Claude Allègre, Luigi Berlinguer et Tessa Blackstone, وزراء التعليم العالي في حينها بالترتيب: (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا).

وفيه أُطلق النداء الأول لبناء فضاء أوروبيّ للتعليم العالي EEES. ويمكننا عدّه المفتاح، أو نقطة انطلاق مسار بولونيا. ومن خلال إعلان السوربون جرى تشكيل نواة الرؤية الأساسية لذلك الفضاء المبنيّ على هندسة مشتركة للشهادات من خلال مرحلتين أساسيتين: (التعليم الجامعيّ بمرحلته الأولى الإجازة، والتعليم العالي) <sup>1</sup>. وذلك بهدف تحسين الحراك التعليمي للطلاب والأساتذة، وتحسين ظروف التوظيف للتخفيف من البطالة بين الطلبة الأوروبيين، وزيادة جاذبية نظام التعليم العالي الأوروبي <sup>2</sup>.

سوف نلاحظ في كثير من النصوص، التي كتبت عن اجتماع السوربون ومسار بولونيا، أنّ اجتماع السوربون جاء نتيجة تقاسم وزراء التعليم العالي للدول الأربع: (ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا)، اعتقاداً مشتركاً حول ضرورة بناء أوروبا للجامعات (L'Europe de l'Université). وسوف يُغذّي ذلك الاعتقاد مواجهة أولئك الوزراء صعوبات داخل دولهم في عملية إصلاح التعليم العالي. من هنا، قاموا بتصميم فكرة الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، وأطلقوا النداء لمختلف الدول الأوروبية للانضمام إلى الفكرة من خلال «إعلان السوربون»، اعتقاداً منهم أنّ ذلك الإعلان يمكن أن يشكّل النقطة الأولى في بقعة الزيت <sup>3</sup>.

كانت غالبية المكونات الأساسية لعملية بولونيا موجودة في «إعلان السوربون»، من فكرة إنشاء الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، إلى هدف التقارب بين أنظمة التعليم العالي الأوروبية، الذي سميّ بالتنسيق، أو التناغم (Harmonisation) في نصّ السوربون، إلى مبدأ تقسيم التعليم العالي إلى دورتين رئيسيتين: المرحلة الجامعية، والدراسات العليا (prélicence et postlicence)، الذي ينبغي الاعتراف به لتسهيل المقارنات والمعادلات على الصعيد العالميّ، إلى ضرورة إنشاء نظام اعتراف متبادل بالشهادات في التعليم العالي المهنيّ، وتحسين مرونة

1- سنشرح خلال العرض أنّ بداية العمل في اجتماع السوربون، ومن بعد بولونيا لم تكن تتحدّث عن ثلاثة مستويات في التعليم العالي؛ بل كان النصّ يتحدّث عن مستويين: التعليم الجامعيّ، والتعليم العالي، من دون التفصيل بين إجازة، وماستر، ودكتوراه.

2- Pauline Ravinet, « Comment le processus de Bologne a-t-il commencé ?

La formulation de la vision de l'Espace Européen d'Enseignement Supérieur en 1998 », Education et sociétés, 2009/2 n° 24, p. 29-44.

3- Pauline Ravinet, op.cit. p.31.

الأنظمة من خلال استخدام نظام مشترك لنقل الأرصدة.

أكد إعلان السوربون ضرورة إصلاح البرامج لتزويد الطلاب بإمكانية متابعة دراسات متعددة التخصصات pluridisciplinaires، واكتساب الخبرة في اللغات واستخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، وأرسى مبدأ التعليم والتدريب مدى الحياة، ودعا إلى توسيع نطاق الوصول إلى التعليم العالي<sup>1</sup>.

## 2- اجتماع بولونيا وإعلانه:

لم تتأخر الاستجابة لنداء السوربون، وتوسعت المبادرة على مستوى القارة، فاجتمع في مدينة بولونيا الإيطالية في 19 حزيران 1999م، 29 دولة<sup>2</sup>، 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و14 دولة تقع جغرافياً في القارة الأوروبية. استكملت بولونيا الطريق، التي فتحتها إعلان السوربون، من خلال تشجيع التبادل، وتعزيز القدرة التنافسية، والبُعد الأوروبي للتعليم العالي.

اعتقد المجتمعون أنه يجب عليهم، بشكل خاص، أن يحسّنوا من قدرات النظام التعليمي الأوروبي على المنافسة عالمياً؛ ليشكل عامل جذب في كل أنحاء العالم، انطلاقاً من توسع العلاقات الأوروبية، وانفتاح التعاون بين الدول على مجالات أخرى، ووجود إدراك متزايد لدى الرأي العام والأوساط السياسية والجامعية، بالحاجة إلى بناء أوروبا أكثر تكاملاً وطموحاً، معتمدين بصفة خاصة على تعزيز أبعادها: الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والعلمية، والتكنولوجية<sup>3</sup>. بالإضافة إلى بناء أوروبا المعرفة Europe de la Connaissance، كعامل أساس في التنمية الاجتماعية والإنسانية، لإغناء المواطنة الأوروبية، وتزويد المواطنين بكفايات تمكنهم من

1- OCDE (2011), op.cit. p.244

2- هي: ألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وبلغاريا، والدانيمارك، واستونيا، وأسبانيا، وفنلندا، وفرنسا، واليونان، وهنغاريا، وإيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، ولاتفيا، وليتوانيا، ولوكسمبورغ، ومالطا، والنرويج، وهولندا، وبولندا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا.

3- La déclaration de Bologne du 19 juin 1999,

« L'espace européen d'enseignement supérieur », déclaration commune des ministres européens de l'éducation. Disponible sur U.R.L : [http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/links/language/1999\\_Bologna\\_Declaration\\_French.pdf](http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/links/language/1999_Bologna_Declaration_French.pdf)

مواجهة التحدّيات، التي تفرضها الألفية الجديدة، وعَدّ التعليم والتدريب عاملان أساسيان في هذا المجال.

جاءت الأهداف الرئيسة لإعلان بولونيا، أو (عملية بولونيا)، كما وردت في نصّها الأساس على الشكل الآتي<sup>1</sup>:

أ- تبني نظام للشهادات، أو الدرجات الأكاديمية يسهّل قراءة تلك الدرجات ومقارنتها، ويمكّن من تعزيز توظيف المواطنين الأوروبيين، وزيادة القدرة التنافسية لنظام التعليم العالي الأوروبي على الصعيد العالمي.

ب- تبني تعليم يتكوّن من مرحلتين أساسيتين:

- الأولى: مرحلة الدراسات الجامعية.

- الثانية: مرحلة الدراسات العليا، التي تتطلّب اجتياز المرحلة الأولى بعد دراسة ما لا يقلّ عن ثلاث سنوات.

ج- إنشاء نظام للوحدات الدراسية- مثل النظام الأوروبي لنقل الوحدات الدراسية (ECTS) - كوسيلة مناسبة لدعم الحراك (الانتقال) الطلابي الواسع. إمكانية احتساب الوحدات الدراسية حتى في غير سياق التعليم العالي، مثل: التعليم والتدريب مدى الحياة (tout au long de la vie)، بشرط قبولها من الجامعة المستقبلية للطالب.

د- تشجيع الحراك (الانتقال) التعليمي عن طريق تجاوز العقبات التي تحول دون الممارسة الفعلية لحريّة الحركة من خلال إيلاء اهتمام خاص إلى الأمور الآتية:

- بالنسبة إلى الطلبة: الوصول إلى التعليم، وتوفير فرص للتدريب وللخدمات ذات العلاقة.

- بالنسبة إلى المُدرّسين والباحثين والموظّفين الإداريين: احتساب الساعات التي قضوها في التعليم، أو البحث، أو التدريب في السياق الأوروبي من دون تحييز، أو تمييز في حقوقهم القانونية.

1- La déclaration de Bologne du 19 juin 1999, « L'espace européen d'enseignement supérieur», déclaration commune des ministres européens de l'éducation. Disponible sur U.R.L: [http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/links/language/1999\\_Bologna\\_Declaration\\_French.pdf](http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/links/language/1999_Bologna_Declaration_French.pdf).

هـ- تعزيز التعاون الأوروبي في ضمان الجودة، من خلال تطوير معايير وأساليب متماثلة، أو قابلة للمقارنة.

و- تعزيز البُعد الأوروبي في التعليم العالي، وعلى الأخص في تطوير المناهج، والتعاون بين المؤسسات، وتنظيم الحراك التعليمي، وبناء البرامج المتكاملة في التعليم والتدريب والبحث.

### 3- متابعة مسار بولونيا:

تلا اجتماع إعلان بولونيا، سلسلة من الاجتماعات لمتابعة تطبيق توصياته وتطوير العمل... وما كان عبارة عن توجيهات في ذلك الاجتماع تحوّل في «اجتماع براغ» إلى وضع أطر تنظيم تلك التوصيات ومتابعتها، وإلى الجهات التي يمكن الاستعانة بها. وإلى تنظيم مسار بولونيا من خلال التعاون مع فريق عمل تحضيريّ، وفريق متابعة.

قد اختتم إعلان براغ، بفقرة تشجّع فريق متابعة مسار بولونيا على تنظيم حلقات بحثية؛ لتوضيح الميادين الآتية واكتشافها: التعاون في مجال ضمان الجودة، المشاكل التي تواجه الاعتراف بالشهادات واستخدام الأرصاد، تنمية موضوع الشهادات المشتركة وتطويرها بين المؤسسات التعليمية من دول مختلفة، والبُعد الاجتماعيّ للتعليم العالي. وقد أوصى الإعلان بإيلاء موضوع تذليل العقبات التي تعترض الحراك (الانتقال) التعليمي، وموضوع التعليم مدى الحياة، وتوسيع دائرة المشاركة في مسار بولونيا أهمية خاصة.

توسّع «إعلان برلين» لاحقاً في وضع آليات لمتابعة محاور بولونيا. وفي موضوع ضمان الجودة، على سبيل المثال، عدّ ذلك الإعلان، وانسجاماً مع مبدأ استقلالية مؤسسات التعليم العالي، أنّ مسؤولية ضمان الجودة تقع على عاتق كل مؤسسة بذاتها، في إطار عام يتوافق مع الإطار الوطني للجودة.

اعتقد كثيرون<sup>1</sup> أنّ محطة برلين كانت نقطة أساسية في التحوّل في موضوع هيكلية الشهادات في التعليم العالي (Structure des diplôme)، في خطوة نحو

1- مصدر سابق، « Le processus de Bologne, ses acteurs et leurs complices ».

Yannick MARCYAN, "La professionnalisation des diplômés universitaires: la gouvernance des formations en question", thèse doctorat, sous la direction de José Rose, UNIVERSITE NANCY 2, UFR CONNAISSANCE DE L'HOMME, 2010.

النظام الثلاثي المراحل (L.M.D Licence, Master, Doctorat)، فقد جرى الحديث في نصّ برلين لأول مرة عن مرحلة الدكتوراه، وذلك من بوابة الاهتمام بتعزيز البحث العلمي، وانطلاقاً من أن الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (EEES)، والفضاء الأوروبي للبحث (EER, Espace Européen de la Recherche)، هما عمادان أساسيان لمجتمع المعرفة. وقد طلب المجتمعون بإضافة حلقة الدكتوراه كحلقة ثالثة من حلقات التعليم العالي<sup>1</sup>.

قدّم اجتماع برلين لإدخال الهيكلية الثلاثية للشهادات، وجاء اجتماع بيرغين ليعلن تبني تلك الصيغة رسمياً، من خلال الفقرة المتعلقة بالشهادات التي أوردها التقرير. فقد جرى تبني «إطار عام للمؤهلات بالنسبة إلى الفضاء الأوروبي للتعليم العالي EEES، مؤلف من ثلاث حلقات (مع إمكانية، وجود إطار مؤهلات وسيط على صعيد الدول)، من خلال توصيف عام لكل حلقة مبني على أساس نتائج التدريب والكفايات، من خلال الأرصدة (crédits)، بالنسبة إلى الحلقتين: الأولى، والثانية»<sup>2</sup>.

يُعدّ اجتماع (لندن) الأساس لأول مؤسسة نظامية لدعم تطبيق عملية (بولونيا)، وهي السجل الأوروبي لضمان الجودة الأوروبي<sup>3</sup> (EQAR-European Quality Assurance Register for Higher Education)، وهو سجل لكل مؤسسات ضمان الجودة الأوروبية، التي تلتزم بمعايير ضمان الجودة الأوروبي<sup>4</sup>.

من ثمّ، تالتت الاجتماعات لمتابعة تطبيق محاور بولونيا، وقد رافق التحضير لكل اجتماع دراسات لتقدير الوضع من عدة جهات ومؤسسات، وصولاً إلى اجتماع باريس الذي حصل في 24 و25 أيار من العام 2018م.

على الرغم من الانتقادات الكثيرة، التي وُجّهت لمسار بولونيا، إلا أنه أحدث حراكاً واسعاً على صعيد التعليم العالي في داخل أوروبا وخارجها، وطرح التعليم العالي الأوروبي كأنموذج يُحتذى به على المسرح العالمي. وقد حمل مسار بولونيا

1- إعلان برلين، مصدر سابق، ص 6.

2- اجتماع بيرغين، مصدر سابق، ص 2.

3- تأسّس من مجموعة (ENQA-EUA-EURASHE-ESU) E4، يمكن متابعة تفصيل أكثر حوله على العنوان الإلكتروني: [www.eqar.eu](http://www.eqar.eu).

4- عبد الرحمن أبو عمه، «النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا»، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، الرياض، 2010م، ص 30.



نظرة مختلفة للتعليم العالي، لا تكتفي بتغيير شكلي في مناهج التدريس وهيكله الشهادات؛ إنما تسعى إلى تقريب مؤسسات التعليم العالي من السوق، وبناء نظام تعليمي يقوم على المتعلم كعنصر أساس في عملية التعلم وطرق التقويم، فأدخل فكرة مخرجات التعليم بدل الكفايات، وأضحى للمتعلم دوراً جوهرياً في عملية التعلم من اختيار مسار التعليم، ووحدات الدراسة إلى إمكانية معادلة أنشطة يقوم بها خارج مؤسسات التعليم العالي. وقد طرحت كذلك رؤية جديدة في عالم تقويم أداء مؤسسات التعليم العالي من خلال مؤسسات دولية، وأنتجت أدوات جديدة لتقييم الجودة، والاعتراف بالشهادات، وتصنيف مستوى التعليم.

إن مسار بولونيا هو عملية إصلاح في التعليم العالي ليتمكن من تلبية متطلبات مجتمع القرن الواحد والعشرين. وقد ركز ذلك المسار على الاستقلالية الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، وأعطى شكلاً جديداً للمسؤولية الاجتماعية لتلك المؤسسات ضمن مفهوم «التعليم مدى الحياة». وقد أدخلت تلك الإصلاحات تغييرات عدة على التعليم العالي ومؤسساته، سواء على صعيد هدف التعليم العالي ووظيفته ومؤسساته، أو حوكمة تلك المؤسسات، أو طرق تقويم عملها، وصولاً إلى تغيير شكل البرامج، ونظم الشهادات والمؤهلات، وما إلى ذلك من تغييرات. يُمكننا عموماً استخلاص أربعة أهداف حددها مسار بولونيا وإصلاحاته للتعليم العالي<sup>1</sup>:

- التحضير لسوق العمل.
- تحضير الطالب للحياة كمواطن فاعل في مجتمع ديمقراطي.
- التنمية الشخصية.
- تنمية قاعدة عريضة للمعرفة المتقدمة وصيانتها.

1- "A Framework for qualifications of The European Higher Education Area: Bologna Working Group on Qualifications Frameworks", Ministry of Science Technology and Innovation, 2005, p.23.

## تصدير الأنموذج الأوروبي إلى الخارج

من بين أهداف عمليّة الإصلاح الجديدة للتعليم العالي الأوروبي من خلال مسار بولونيا وإستراتيجية ليشبونة<sup>1</sup>، زيادة جاذبيّة التعليم العالي الأوروبي، وجعله قطبًا منافسًا على صعيد العالم.

قد ذكر اجتماع بيرغن عام 2005م فقرة صغيرة تناولت هذا الموضوع تحت عنوان: «جاذبيّة الفضاء الأوروبي للتعليم العالي والتعاون مع أجزاء أخرى من العالم»<sup>2</sup>، وقد كلّف فريق متابعة بولونيا BFUG بوضع إستراتيجية لذلك التعاون سُميت فيما بعد البُعد الخارجي لعمليّة بولونيا (External Dimension). ولكنّ العمل الجدّي والحديث في هذا الموضوع بدأ بعد اجتماع لندن، الذي ناقش الإستراتيجية، التي وضعها الأستاذ Pavel Zgaga في تقريره النهائي<sup>3</sup>، بناء على مناقشات فريق بولونيا من خلال ثلاث حلقات بحثية رسمية عقدت في العام 2006م. وتتلخّص تلك الإستراتيجية بالنقاط الآتية<sup>4</sup>:

1- أبصرت تلك الإستراتيجية النور في اجتماع رؤساء دول وحكومات من الاتّحاد الأوروبي في 23-24 آذار من العام 2000م في مدينة ليشبونة. أكّدت تلك الإستراتيجية سياسيًا الدور والمكانة اللتان أُعطيتا للتربية والتدريب في مسار بناء الاتّحاد الأوروبي، وبناء مجتمع المعرفة. وقد وضع المجتمعون هدفًا؛ أعاد تشكيل العلاقة بين التعليم والاقتصاد، وهو ما جعل أوروبا حتى العام 2010م «اقتصاد المعرفة الأكثر تنافسيّة، والأكثر ديناميّة في العالم، قادرًا على تحقيق نموّ اقتصاديّ مستدام مصحوبًا بتحسين كميّ ونوعيّ للعمالة والتماسك الاجتماعيّ».

المحور الأساس لإستراتيجية ليشبونة هو القدرات الأوروبيّة في البحث والتنمية (R&D)، وقد حدّدت إستراتيجية ليشبونة هدفًا على صعيد تمويل البحث وعمليّة التنمية، وهو أن تنفق الدول الأعضاء في مسار ليشبونة 3% من الناتج المحليّ على البحث والتنمية. في إطار إستراتيجية ليشبونة، دخلت المفوضيّة الأوروبيّة أكثر فأكثر في مسار بولونيا، فقد قاربت إصلاح التعليم العالي من خلال المحاور الثلاثة الآتية: البرامج، الحوكمة، التمويل.

2- مصدر سابق، ص.4، The European Higher Education Area -Achieving the Goals.

3- Pavel Zgaga , (2006). "Looking out: The Bologna Process in a Global Setting On the "External Dimension" of the Bologna Process". Norwegian Ministry of Education and Research.

4- Gottfried Bacher, "The Bologna Policy Forum- Opportunity For Exchange", Paper to international conference on the External Dimension of the Bologna Process, organized on 8-9 October 2013, by The National Agency for EU Higher Education Cooperation at the German Academic Exchange Service (DAAD).

[https://eu.daad.de/medien/eu/veranstaltungen/drittkooperationen/gottfried\\_bacher\\_bpf\\_dresden\\_2013.pdf](https://eu.daad.de/medien/eu/veranstaltungen/drittkooperationen/gottfried_bacher_bpf_dresden_2013.pdf).

1- تحسين توفير المعلومات حول الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، والترويج لجاذبية ذاك الفضاء وقدرته التنافسية.

2- تقوية التعاون المبني على الشراكة، وبخاصة مع بلدان لها وضعيّة خاصّة مع بعض الدول الأوروبيّة، مثل الدول التي كانت مستعمرات سابقة، على غرار دول أفريقيا الناطقة باللّغة الفرنسيّة، والتي تعمل على تكييف بنيتها التعليميّة مع مسار بولونيا لتتمكّن من معادلة شهاداتها وبرامجها مع فرنسا.

3- تكثيف سياسة الحوار.

4- تحسين آليّة الاعتراف المتبادل.

قد تبنّى إعلان لندن في فقرته 2.20 إستراتيجية «الفضاء الأوروبي للتعليم العالي في إعداداته العالمي<sup>1</sup>».

وأنتج التوجّه نحو تعزيز البُعد الخارجيّ لمسار بولونيا (The External Dimension of Bologna Process)، ما سُمّي منتدى سياسات بولونيا «Bologna Policy Forum»، الذي عقد اجتماعه الأوّل في لوفان الجديدة في 29 نيسان 2009م، وقد ضمّ بالإضافة إلى الدول المنضوية ضمن مسار بولونيا ممثلين عن الدول الآتية: البرازيل، أستراليا، كندا، الصين، مصر، أثيوبيا، «إسرائيل»، اليابان، كازاخستان، قرغيزستان، المكسيك، المغرب، تونس، الولايات المتحدة، نيوزلندا. وقد بحث في آليات التعاون وتبادل البرامج والأبحاث<sup>2</sup>.

إذن، لم يكن انفتاح الفضاء الأوروبي للتعليم العالي على العالم، من باب الضرورات الأخلاقيّة لمساعدة الدول النامية؛ بل كان على المؤسّسات الأوروبيّة أن تقدّم نفسها، من خلال سياسات تعزيز البُعد الخارجيّ لمسار بولونيا، كمؤسّسات جاذبة للشراكة في التعليم العالي، وأن تُقدّم برامج عالية الجودة، وأن تطرح نفسها

1- We adopt the strategy «The European Higher Education Area in a Global Setting» and will take forward work in the core policy areas: improving information on, and promoting the attractiveness and competitiveness of the EHEA; strengthening cooperation based on partnership; intensifying policy dialogue; and improving recognition. This work ought to be seen in relation to the OECD/UNESCO Guidelines for Quality Provision in Cross-border Higher Education.

إعلان لندن، مصدر سابق

2- <http://www.ond.vlaanderen.be/hogeronderwijs/bologna/forum/>.

كقطب في عالم التعليم العالي<sup>1</sup>.

### 1- البرامج الأوروبية في التعليم العالي:

يتبين مما تقدم أن لمسار بولونيا بُعداً خارجياً لنشره في مختلف أنحاء العالم. وكما كان التعاون على صعيد أوروبا في مجال التعليم العالي يجري من خلال برامج دعم ومنح، سعى من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون والانفتاح داخل أوروبا في مجال التعليم العالي، وتشجيع الحراك التعليمي، وتقريب المناهج، كذلك كان لمجموعة من تلك البرامج دورها في البُعد الخارجي لمسار بولونيا وتثبيت إستراتيجية ليشبونة، من خلال مجموعة مشاريع مشتركة طرحتها تلك البرامج على دول عدة... وفي ذلك المجال اعتمد التعاون الأورو مُتوسّطي في المجالين: العلمي، والبحثي أنموذجين أساسيين:

• **الأنموذج الأول:** هو أنموذج البرامج المشتركة الأوروبية العربية، استناداً إلى مزود، أو مزودين أوروبيين وعدة مستفيدين، كما هو الحال في بعض المشاريع المنبثقة عن برنامج تامبوس TEMPUS.

• **الأنموذج الثاني:** هو أنموذج المزود الواحد والشريك العربي الواحد مع عدة مستفيدين، كما هو الحال في برنامج ماستر التحوّل الاقتصادي، الذي يستقبل الطلاب من سوريا، والأردن، ومصر، واليمن، وتونس، بالإضافة إلى عدد من الطلاب الألمان.

من بين أهمّ برامج التعاون العلمي في المنطقة الأورو مُتوسّطيّة :

أ- برنامج **TEMPUS** : الذي يؤدي دوراً مُماثلاً مع دول الجوار الأوروبي، وهو من أشهر البرامج، التي عملت على دعم التعاون، الذي يسعى إليه الاتحاد الأوروبي في مجال تدعيم البُعد الخارجي لمسار بولونيا<sup>2</sup>.

قد ساعد برنامج تمبوس الدول الشريكة على إصلاح أنظمة تعليمها العالي حسب

1- Gottfried Bacher، مصدر سابق.

2- Jean-Emile Charlier, 2009, "Le processus de Bologne, son histoire officielle, quelques éléments de son histoire cache et quelques enjeux immédiats", dans « les universités africaines francophones face au LMD : les effets du processus de Bologne sur l'enseignement supérieur au-delà des frontières de l'Europe », Bruylant-Academia, Belgique. P55.

مبادئ «عملية بولونيا»، التي تهدف إلى إنشاء ما تسميه «المنطقة الأوروبية للتعليم العالي»، والتي أصبحت كنقطة مرجعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك للدول الشريكة<sup>1</sup>.

من أهداف برنامج تمبوس<sup>2</sup>:

- تشجيع إصلاح التعليم العالي وتحديثه في الدول الشريكة.
- رفع مستوى جودة التعليم العالي، وتوثيق ارتباطه بعالم الأعمال والمجتمع في الدول الشريكة.
- رفع قدرات مؤسسات التعليم العالي في الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي، خاصة قدرتها على التعاون على الصعيد الدولي، وعلى التحديث المتواصل، ومساعدتها على فتح عالم الأعمال والمجتمع بأسره من أجل:
- التغلب على الاختلاف بين الدول في قطاع التعليم العالي، وكذلك بين المؤسسات في كل بلد على حدة.
- تحسين سياسات تداخل الاختصاصات بين الكليات في الجامعات المختلفة وفي كل جامعة على حدة.
- تحسين فرص التوظيف والعمل لخريجي الجامعات.
- إلقاء المزيد من الضوء على التعليم العالي في البلدان الأوروبية لجعلها جاذبة على الصعيد العالمي.

ب- برنامج «إيراسموس العالمي»، هو الجزء الذي يعمل خارج أوروبا من برنامج إيراسموس، وهو الأكثر شهرة وقدمًا على صعيد التعاون الأوروبي في مجال التعليم. وقد أطلقت المفوضية الأوروبية هذا البرنامج لتعزيز التعاون والحراك التعليمي في حقل التعليم العالي. ويتيح هذا البرنامج التبادل، ويسهل الحوار بين الثقافات، من خلال المنح المقدمة للطلاب، وهيئة التدريس، والباحثين في معاهد التعليم العالي للدراسة، وإجراء البحوث و/ أو التدريس في مؤسسة أجنبية؛ لأنه يعزز نوعية التعليم

1- [http://eacea.ec.europa.eu/tempus./programme/about\\_tempus\\_ar.php](http://eacea.ec.europa.eu/tempus./programme/about_tempus_ar.php).

2- [http://eacea.ec.europa.eu/tempus./programme/about\\_tempus\\_ar.php#objectives](http://eacea.ec.europa.eu/tempus./programme/about_tempus_ar.php#objectives).

العالي الأوروبي، ويساعد مؤسسات الدول الأوروبية، والبلدان الشريكة في تعزيز القدرة على التعاون على الصعيد الدولي<sup>1</sup>.

## 2- التفاعل بين التعليم العالي الأوروبي والتعليم العالي خارج أوروبا في ظل مسار بولونيا:

لطالما كان للتعليم العالي في أوروبا تأثيراً على العديد من البلدان في العالم، وقد زاد ذلك التأثير والتفاعل مع مسار بولونيا والجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي في نشر مبادئ هذا المسار، والتي تزامنت مع توجه عام نحو التغيير في أنظمة التعليم العالي في تلك الدول، مدفوعاً بتشجيع المنظمات الدولية.

### أ- دول حوض البحر المتوسط:

تولي كثير من الدول الأوروبية عناية خاصة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك بفعل عوامل عدة، منها: الجوار في المصالح وتداخلها، والتاريخ الاستعماري، وموضوع الهجرة من دول الحوض غير الأوروبية إلى أوروبا.

قد شهد التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية غير الأوروبية وجود برامج عدة، منها: عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية (وعملية) برشلونة (في عام 1995، ومن ذلك سياسة الجوار الأوروبي-European neighborhood Policy)، التي كانت موجهة لكل من:

الجزائر، وروسيا البيضاء، ومصر، والأردن، ولبنان، وملاوفا، والمغرب، والسلطة الفلسطينية، وسوريا، وتونس، وأوكرانيا. وقد توسعت تلك السياسة في عام 2004 لتشمل كل من: بلغاريا، ورومانيا، وتركيا، وكذلك أرمينيا، وأذربيجان. وتستهدف تلك السياسة التعاون في التنمية المشتركة في المجالات الآتية: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، والأمنية<sup>2</sup>.

في سياق استكمال التعاون واستشعاراً بأهمية الدور الذي يؤديه التعليم في استقرار المنطقة وعملية التنمية الاقتصادية، اجتمع وزراء 12 دولة من حوض

1- European commission, Erasmus Mundus, « ERASMUS MUNDUS 2009 -2013 Frequently-asked questions General questions about Erasmus Mundus», [http://eacea.ec.europa.eu/erasmus\\_mundus/tools/documents/general\\_faqs\\_feb2011.pdf](http://eacea.ec.europa.eu/erasmus_mundus/tools/documents/general_faqs_feb2011.pdf).

2- [http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id\\_type=2](http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2).

المتوسط، في كانون الثاني من العام 2006م، وتلك الدول هي: (الجزائر، مصر، أسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، مالطا، المغرب، سلوفينيا، تركيا، وتونس)، ووقعوا إعلان كاتانيا. التزمت الدول الموقعة بتفعيل التعاون المنظم من أجل تعزيز إمكانية المقارنة والقراءة لأنظمة التعليم العالي في المنطقة الأورو-متوسطية، وإنشاء مسارات للتعليم والتدريب المشترك على أساس نظام الأرصدة القابلة للتحويل (system of transferable credits) ومؤهلات يمكن قراءتها بسهولة، ويمكن استثمارها بشكل جيد في سوق العمل، من خلال تقاسم معايير التقييم وأساليبه، وخطط لضمان الجودة من أجل تسهيل تنقل الطلاب والباحثين، وأساتذة الجامعات.

سيتم تنفيذ تلك المسارات من خلال استخدام التقنيات الجديدة وأساليب التعلم الإلكتروني<sup>1</sup>. وكان الهدف المعلن من ذلك الاجتماع خلق فضاء أورو-متوسطي للتعليم العالي، كما أكد الوزراء المعنيون تعزيز برامج (الدكتوراه)، وتشجيع التعاون التقني والعلمي، وإنشاء مراكز التميز في البحث. وكوّن الوزراء لجنة متابعة لتقديم تقرير عن التقدم بين تلك الدول في مجال التعليم العالي، لاجتماعهم المقرر في كاتانيا (عام 2008 م).

عقدت اجتماعات عدة لتعزيز الفضاء الأورو-متوسطي للتعليم العالي والبحث، نذكر منها إعلان القاهرة<sup>2</sup> عام 2007م. وقد ذكر الإعلان بشكل صريح هدف تقريب نظم أروميدي (EUROMED)، للتعليم العالي من عملية بولونيا ونظام E.C.T.S من خلال مجموعة من الإجراءات ذكرها الإعلان. إن مشاركة المؤسسات العلمية لدول جنوب المتوسط في مشاريع البحث

1- CATANIA DECLARATION, "Euro-mediterranean Area of Higher Education and Research", <http://www.miur.it/UserFiles/2209.pdf>.

2- TOWARDS A EURO-MEDITERRANEAN HIGHER EDUCATION & RESEARCH AREA, First Euro Mediterranean Ministerial Conference on Higher Education and Scientific Research, (Cairo Declaration - 18 June 2007), [http://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/cairo\\_declaration.pdf](http://ec.europa.eu/research/iscp/pdf/cairo_declaration.pdf).

للاطلاع على مختلف الاجتماعات والأنشطة في هذا المجال يمكن مراجعة:

Nikolaos Lymouris, "Towards a Euro-Mediterranean Higher Education & Research Area", ENEES / Young Researchers Group on European Studies, Working paper, December 2009. [http://www.enees.gr/wp/ENEES\\_WP\\_01-2009.pdf](http://www.enees.gr/wp/ENEES_WP_01-2009.pdf).

الأوروبية ضروريّ لزيادة الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية، وللتعريف عن ذاتها، ولكن يجب الانتباه إلى عدم حصر الأعمال التي تقوم بها المؤسسات المحليّة بإحصاءات، أو دراسة واقع، أو بالترويج لتقنيّة حديثة فقط، ولكن يجب تشجيع المشاركة بالأعمال البحثية. تظهر مقارنة التعاون العلميّ الأوروبيّ مع إسرائيل ازدواجيّة في معايير التعامل مع هذا الموضوع، فالنصّ على ذلك الجانب كان كبند فرعيّ في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبيّ والدول المغاربيّة؛ لتشجيع إقامة صلات وثيقة بين المجموعة العلميّة في أوروبا وتلك الدول، من خلال نفاذها إلى برامج البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبيّ، ومشاركتها في شبكات التعاون اللامركزيّ، وتقوية طاقات البحث، وتفعيل الاختراع التقنيّ، ونشر المعرفة الفنيّة. في حين تمّ تفعيل مضمون التعاون التقنيّ والعلميّ في اتفاقيّات المشاركة مع إسرائيل في أربع اتفاقيّات منفصلة<sup>1</sup>.

#### ب- أنموذج الجزائر:

يخضع التعليم العالي في الجزائر لسلطة الوزارة المختصة ضمن الحكومة، وتنصّ المادة 53 من دستور العام 1996م على أنّ الدولة هي التي تُنظم التعليم في الجزائر. وقد شهد التعليم العالي في الجزائر عدّة عمليّات إصلاح. نذكر منها: تشكيل اللّجنة الوطنيّة لإصلاح النظام التعليميّ (la CNRSE (Commission nationale de réforme du système éducatif)، والتي بدأت أعمالها في العام 2000م-2001م. وقد خلصت اللّجنة إلى استخلاص أهمّ المشاكل التي يعاني منها التعليم في الجزائر، واقترح مجموعة حلول لها، ومن جملة توصياتها، أوصت اللّجنة بضرورة انفتاح التعليم العالي في الجزائر على العالم، والدخول في عمليّة إصلاح شاملة لنظام التعليم، وضرورة التركيز على تعليم اللّغات الأجنبية وتقنيّات المعلوماتيّة. وقد تلاقّت تلك الجهود مع انطلاقة مسار بولونيا، وبداية تطبيق نظام L.M.D. وفي هذا السياق، أعربت الجزائر عن رغبتها في تحديث نظامها التعليميّ، بما يتناسب مع التّيار الأوروبيّ الجديد<sup>2</sup>.

قد صدر في 29 آب عام 2004م مرسوم تنفيذيّ يضبط تنظيم الجامعات وسير

1- لمياء حروش، مصدر سابق.

2- «Vers un espace universitaire euro-maghrébin solidaire », les actes de deuxième rencontre des recteurs et présidents des universités des pays du Maghreb et des conférences franco-phones de l'union européenne, 1-2 decembre 2006, Tunis, p.17.



عملها. ووُضع نظام L.M.D في مطلع العام الجامعي 2004م-2005م موضع التجربة في عشر مؤسسات تعليم عالٍ في الجزائر. وخلال ثلاث سنوات من بداية تطبيق النظام، تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي التي تتبناه من 10 إلى 41<sup>1</sup>. وقد ترافق وضع نظام L.M.D موضع التنفيذ في الجزائر مع تعاون برامج دولية عدة جرى الاستفادة منها في ذلك المجال، منها برنامج التعاون الجزائري الفرنسي (HCFAUR)، وبرنامج Tempus الأوروبي، والوكالة الجامعية للفرنكوفونية (AUF، Agence universitaire de la Francophonie).

أرسى قانون تنظيم التعليم العالي (- loi sur l'orientation de l'enseignement supérieur) في 23 شباط 2008م، نظام L.M.D رسمياً في مختلف مجالات الدراسة ما عدا دراسة الطب، وكان من أهم أهداف ذلك الإصلاح هو موضوع الانخراط المهني للخريجين<sup>2</sup>. وقد عزز ذلك الاستثناء لمجال الطب من تطبيق النظام، شعور كل من الطلاب وعوائلهم والأساتذة أن ذلك النظام لا يعطي الأهلية اللازمة<sup>3</sup>.

من المشاكل التي واجهت تطبيق نظام L.M.D في الجزائر، الاستمرار رسمياً بوجود نظامين: النظام الكلاسيكي، والنظام الجديد في الوقت نفسه في الجامعات الجزائرية، ويختار الطلاب بين النظامين؛ ما أدى إلى نوع من الفتور لدى الأساتذة والطلاب في اختيار النظام الجديد<sup>4</sup>. وعلى سبيل المثال، لم يتعد عدد الطلاب في العام الجامعي: 2006م-2007م ضمن نظام L.M.D 6.83% من مجموع الطلاب المسجلين في الجامعة في هذا العام<sup>5</sup>. وجوبه تطبيق النظام الجديد في الجزائر باعتراضات من قبل الأساتذة والطلاب،

1- Zineddine Berrouche, 2009, "Mise en place du LMD en Algérie: entre nécessité et résistances", dans "la mondialisation étudiante: le Maghreb entre Nord et Sud", sous la direction de Sylvie Mazzella, IRMC-Karthala, p.161.

2- Tempus, 2012, « HIGHER EDUCATION IN ALGERIA L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR EN ALGERIE », p.10.

3- Zineddine Berrouche, مصدر سابق، ص163.

4- MESRS, 2008, "Rapport national sur l'évaluation d'étape de l'application de la reforme des enseignements supérieurs", in Assises nationale de l'enseignement supérieur et la recherché scientifique, Alger, 19 et 20 mai.

5- Zineddine Berrouche, مصدر سابق، ص166.

وعدت عملية تنبيه مستعجلة. وقد جرى تقديمه كحلّ للمشاكل التي يعاني منها التعليم العالي في الجزائر من الازدياد الكبير في عدد الطلاب، وارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات، وغيره من المشاكل. لكن التجربة على أرض الواقع لم تبرز أن تبني النظام الجديد يمكن أن يشكل الحلّ الجذريّ لكل تلك المشاكل، على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية، إلا أن تطبيق النظام يحتاج إلى وضع طاقات أكبر، وإصلاح إداري وهيكلي كبير في التعليم العالي، وتوفير إمكانيات وطاقات<sup>1</sup>. وفي ذلك المجال، نذكر أن عدد طلاب التعليم العالي المسجلين في العام 2010م-2011م، بلغ 1200000 طالباً جامعياً، ما يقارب الـ60% منهم من الإناث، ومن المفترض أن يكون العمل بنظام التعليم العالي القديم قد توقف مع مطلع العام الجامعي: 2012م-2013م<sup>2</sup>.

### ج- تونس:

تبني وزير التعليم العالي التونسي رسمياً نظام L.M.D كنظام للتعليم العالي في تونس، وأمر ببدء تطبيقه مع مطلع العام الجامعي: 2006م-2007م، من خلال مذكرة -30 حزيران رقم 48/2005م.

قد جاء في الدليل، الذي أصدرته وزارة التعليم العالي التونسية حول نظام L.M.D، «إن اعتماد نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه «أمد» في تونس، يرمي إلى تطوير الشهادات الجامعية في بلادنا؛ لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية، والتلاؤم مع المعايير الدولية. ويمثل نظام «أمد» هيكلية جديدة للتعليم العالي تقوم خاصة على بناء التكوين الجامعي حسب ثلاثة مستويات متميزة ومترابطة لرصد تطوّر كفاءات الطالب. وتتمثل أهم أهداف إرساء ذلك النظام في تحسين نسب النجاح، ورفع جودة التعليم العالي، وضمان تقارب أكبر بين التكوين الجامعي، وسوق العمل الوطنية والدولية لتسهيل إدماج الطالب إثر التخرج»<sup>3</sup>.

1- ليلي زرقان، « إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف»، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 16 ديسمبر 2012م.

2- التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، (1962م-2012م)، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://www.mesrs.dz/ar/accueil>

3- الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، « ما يجب أن يعرفه الطالب عن الشهادة الوطنية للإجازة في نظام «أمد»، 2009، ص.2. متوفر على ←

جرى العمل على مواكبة تطبيق النظام، واحتياجات عمليّة الإصلاح من خلال لجان عدّة، وعلى ثلاث مستويات<sup>1</sup>.

وضع النظام في تونس موضع التنفيذ على مراحل، شملت الأولى مرحلة الإجازة، ثمّ مرحلة الماستر، والدكتوراه.

في العام 2008م، أنشأت الدولة التونسيّة 37 معهداً عاليّاً للدكتوراه، شملت كل مجالات الدراسة، وموزّعة في أرجاء البلاد، ومُؤمّلة بشكل كامل من الدولة، وتعمل الكثير منها ضمن اتفاقيّات دكتوراه مشتركة مع جهات عالميّة وبخاصة أوروبيّة وفرنسيّة<sup>2</sup>.

قد خطت تونس خطوات في مجال التعاون بين مؤسّسات العمل والجامعات، فالاتّحاد التونسيّ للصناعة، وغرف التجارة، هم أعضاء في اللّجان الوطنيّة للإجازات التطبيقية، وبإمكانهم أن يكونوا أعضاء فاعلين في اقتراح بعض عروض التكوين، وتقديم عروض تدريب للطلّاب. وهم كذلك أعضاء في مجالس الجامعات، يبدون آراءهم ببعض الأمور المتعلّقة بأثر عروض التكوين، التي تُقدّمها الجامعات على سوق العمل<sup>3</sup>. كما تُقدّم الجامعات في مرحلة الإجازة وحدات تعليميّة مخصّصة لتثقيف الطّلاب حول مؤسّسات سوق العمل، وتقنيّات المعلومات والإنترنت، واللغات.

استفادت تونس كما سائر الدول من برامج ودعم خارجيّة لتطبيق نظام L.M.D من بينها برنامج Tempus.

ذلك العرض لا يعني أنّ تطبيق النظام سار دون مشاكل وبطريقة نموذجيّة، فقد لاقى العديد من الاعتراضات وواجهته مشاكل عدّة، وعُدّ من قبل عدّة جهات فاعلة في التعليم العالي التونسيّ كإصلاح أسقط من فوق<sup>4</sup>...

← العنوان الإلكتروني: <http://www.uc.rnu.tn/pdf/lmd.pdf>.

1- Vers un espace universitaire euro-maghrébin solidaire ، مصدر سابق، ص32.

2- Tempus, "L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR EN TUNISIE ", 2012, p.15.

3- المصدر نفسه، ص16.

4- يمكن مراجعة، Fethi Rekik, 2009, "LMD, employabilite et nouvelles mobilites des etudiants tunisiens", dans "la mondialisation étudiante: le Maghreb entre Nord et Sud", sous la direction de Sylvie Mazzella, IRMC-Karthala, p.p.199-216.

## د- المغرب:

شهدت المملكة المغربية، منذ مطلع التسعينيات، حراكاً في مجال إعادة النّظر في أنظمتها التعليميّة من المرحلة المدرسيّة وحتى المرحلة الجامعيّة، بعد تقارير عدّة عن وضع التعليم أعدت من قبل جهات دوليّة، مثل: البنك الدولي، والتي أظهرت حالة العجز والضعف في التعليم في ذلك البلد<sup>1</sup>. وشكل الميثاق الوطني للتعليم والتكوين في العام 1999م والقانون 00-01 (أيار 2000م) محطة مهمّة في إصلاح التعليم العالي في المغرب. ذلك القانون أسس لنوع من الاستقلاليّة للجامعات على الصعيد الإداري والمالي والتعليمي، وشجّع التكوين المهني والتدريب<sup>2</sup>، وأرسى هيكلية جديدة للتعليم العالي من خلال نظام الحلقات الثلاث (3-5-8). شكل ذلك الميثاق، أساساً سياسياً واقتصادياً مهمّاً لدخول نظام التعليم العالي المغربي في مسار العولمة من باب الاتحاد الأوروبي. ذلك الدخول شكّل شرطاً للمساعدات الأوروبية الماليّة لعملية الإصلاح التي تجري في المغرب<sup>3</sup>.

شرعت تلك الإصلاحات التعليم العالي الخاص، ولم تلغ الثنائيّة القائمة في التعليم العالي المغربي والموروث من التعليم العالي الفرنسي، بين المعاهد العليا، التي تفترض آلية اصطفاء ((grandes écoles، والجامعات التي تفتح أبوابها لكل حملة شهادة البكالوريا.

## هـ - التعاون الدولي في مجال التعليم العالي في لبنان:

انضمّ لبنان إلى برنامج Tempus عام 2002م، وقد أنشأ البرنامج مكتباً وطنياً له في العام 2003م، في وزارة التربية والتعليم لإدارة ذلك البرنامج، ونشره بين مؤسسات التعليم العالي اللبنانيّة.

1- من تلك التقارير تقرير عام 1995م، والذي استعان به الملك ونشره بشكل واسع؛ ليردّ الاعتراضات، التي واجهت الإصلاحات التي طرحها في عام 1995م، راجع:

Jean-Claude SANTUCCI, L'EFFET, 1995, «BANQUE MONDIALE» ET LA CON-  
JONCTURE ÉCONOMIQUE DU MAROC, Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXX-  
IV, CNRS Éditions .702-706.

2- Tempus, 2012, 'l'enseignement supérieur au Maroc ', p.11.

3- Ahmed Ghouati, 2010, «L'enseignement supérieur au Maroc :de l'autonomie à la dépendance?», JHEA/RESA Vol. 8, No. 1, pp. 23-47, p.27.

قد أسهم ذلك البرنامج من خلال المشاريع، التي مولها حتى اليوم، والتي تزيد على 39<sup>1</sup>، بالإضافة إلى المنح الفردية لدعم الحراك التعليمي للطلاب لاستكمال دراستهم في الخارج، في تحريك عجلة الإصلاح والتحديث في التعليم العالي في لبنان<sup>2</sup>.

ومن أهم تلك المشاريع نذكر:

- مشروع OIPULES، ويتناول بناء قواعد معلومات في الجامعات المشاركة في المشروع وهي الجامعة اللبنانية، واليسوعية، والبلمند، والكسليك، والحكمة، والمعهد العالي للأعمال بالإضافة إلى الوكالة الجامعية للفرنكوفونية، من أجل توجيه الطلاب نحو الاختيار الأصوب للبرامج الدراسية الملائمة لسوق العمل<sup>3</sup>. وتقوم الوزارة عبر المديرية العامة للتعليم العالي بمراقبة تنفيذ الأنشطة المقررة ومتابعتها في البرنامج، حيث يقوم المدير العام للتعليم العالي بمراقبة أعمال المشروع كمراقب خارجي.

- مشروع TLQAA نحو الهيئة اللبنانية لضمان الجودة<sup>4</sup>، ويهدف إلى تنمية الخبرات اللبنانية في مجال ضمان الجودة بالإضافة إلى تحديد المعايير والمؤشرات والخبراء، الذين ستطلبهم الهيئة اللبنانية لضمان الجودة في التعليم عند إنشائها وتدريب الخبراء اللبنانيين على تقييم البرامج والمؤسسات الأكاديمية.

يشمل المشروع مجموعة من عشرين شريكاً، 12 من لبنان، بينهم وزارة التربية والتعليم العالي، والجمعية اللبنانية للعلوم التربوية وعشر جامعات<sup>5</sup>، و8 شركاء من أوروبا، بينهم وكالتا ضمان الجودة في فرنسا وإسبانيا و6 مؤسسات أكاديمية. جرى إطلاق ذاك المشروع في 26 كانون الثاني 2012م، وبلغت قيمته حوالي 634.554 يورو.

- مشروع تامبوس ADIP، يُعنى بالتعلم عن بُعد والابتكار التربوي في إدارة أعمال

1- لمعرفة تفاصيل البرامج يمكن مراجعة: <http://www.tempus-lb.org/?q=node/3>.

2- Tempus، مصدر سابق، ص 11.

3- لمزيد من المعلومات حول المشروع يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني:

<http://www.tempus-oipules.org>

4- لمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج يمكن زيارة الموقع الإلكتروني المُخصّص له:

<http://www.tlqaa.org>

5- البلمند، اللبنانية، العربية، سيدة اللويزة، الحديثة للعلوم والأعمال، الأميريّة للثقافة والتعليم، اليسوعية، المنار، العائلة المقدّسة.

المستشفيات، وإدارة أعمال الفنادق، والهندسة المتخصصة في نُظُم المعلومات، وعلوم المصارف والمحاسبة. ذلك المشروع يشمل 11 مؤسسة لتعليم عالٍ شريكة في منطقة الشرق الأوسط، 7 منها في لبنان، و4 في مصر، ووزارتي التعليم وغرفتي التجارة في البلدين تشاركان في المشروع. كما يُسهم فيه شركاء أوروبيون في فرنسا ورومانيا وبلجيكا، ويهدف من خلال الابتكار التربوي، إلى مواجهة مشكلات الأعداد في إطار ارتفاع أعداد الخريجين الجدد الخاضعين للتدريب الأساسي، بالإضافة إلى رهنات التدريب مدى الحياة، وعودة العاملين إلى مقاعد الدراسة.

من خلال دعمه لإنشاء الماستيرات المشتركة بين الجامعات، ضمن برامج التعاون بين الجامعات، التي يدعمها. أسهم ذلك المشروع في استحداث العديد من اختصاصات الماستر الجديدة. كما أنّ مكتب تمبوس نُظُم ورش تدريب عدّة بمساعدة فريق الخبراء HERE (Higher Education Reform Expert)<sup>1</sup>، وبمشاركة من مختلف الجامعات اللبنانيّة، حيث تناولت الورشة الأولى موضوع مخرجات التعلم، والثانية موضوع أنظمة الوحدات credit systems المعمول بها في لبنان، وتمحورت الثالثة حول وحدات ضمان الجودة الداخليّة.

في الإعلان الخامس لبرنامج تمبوس جرى اختيار سبعة مشاريع تناولت مواضيع مهمّة للتعليم العالي اللبناني، كالكفايات المطلوبة لسوق العمل، والتعلّم مدى الحياة، والتربية والإدارة الجامعيّة، والعلاقة بين البحث العلمي والصناعة، والهندسة الخضراء، وشملت تلك المشاريع جامعات عدّة، منها: اللبنانيّة، والأميريكيّة، واليسوعيّة، والعربيّة، والحديثة للعلوم والإدارة، وسيدة اللّويزة، واللبنانيّة الأميركيّة، والبلمند، والوزارة<sup>2</sup>.

يعتقد مدير مكتب تمبوس في لبنان الدكتور عارف الصوفي أنّ أنشطة البرنامج في لبنان تساعد في تعزيز حضور نظام التعليم العالي الأوروبي كقطب عالمي جاذب، كما اعتقد أنّ تجربة أوروبا من خلال مسار بولونيا، ونظام L.M.D

1- هم مجموعة من خبراء الإصلاح في التعليم العالي يعملون ضمن مشروع نشر مشروع بولونيا. لمزيد من المعلومات، يمكن مراجعة العنوان الإلكتروني الآتي: <http://www.bolog-naexperts.net/portal>. وهم يعملون بالتعاون مع مكاتب تمبوس في العديد من الدول (<http://www.tempus-lb.org/?q=node/9>).

2- [http://www.mehe.gov.lb/Templates/NewsDetails\\_AR.aspx?PosingId=24&NewsID=1171](http://www.mehe.gov.lb/Templates/NewsDetails_AR.aspx?PosingId=24&NewsID=1171).

يمكنها أن تكون تجربة مُلهمة يُستأنس بها في لبنان؛ لخلق إطار تناغم بين أنظمة التعليم العالي المتنوّعة المعمول بها في ذلك البلد، كما يمكن الاستئناس بالتجربة الأوروبية؛ لبناء الفضاء العربيّ الموحد للتعليم العالي<sup>1</sup>.

نذكر كذلك في سياق التعاون الدوليّ مشروع الإطار الوطنيّ لمؤهلات الشهادات في لبنان وهو مشروع يتمّ بالتعاون بين الوزارة والمؤسسة الأوروبيّة للتدريب E.T.F بدعم من الحكومة الإيطاليّة، وبالتعاون مع الاتّحاد الأوروبيّ. وقد كلّف وزير التربية والتعليم العالي في العام 2009م لجنة لتسيق الإطار اللبنايّ للمؤهلات L.Q.F (Lebanon Qualification Frame Work)<sup>2</sup>.

مرّ هذا المشروع بمراحل عدّة، أنجز في المرحلة الأولى منه من كانون الثاني 2011م إلى أيار 2011م التحضير للوثيقة التوضيحيّة<sup>3</sup>. وقد تناولت تلك الوثيقة التعريف بأبرز المفاهيم والمصطلحات التي ستعتمد خلال مسيرة العمل، وتحديد أبرز الأسباب العالميّة، التي تبرّر ضرورة وجود الأطر الوطنيّة للمؤهلات. كما تضمّنت تحديد العوائق الخاصّة بالوضع اللبنايّ: الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتعليميّة، وتحديد المقاربات التنظيميّة والعملية والنظرية، التي عُدتّ أساساً لوضع الطرق التي ستتبع لاعتماد الإطار الوطنيّ للمؤهلات. ولخصّصت الوثيقة الإطار الأوروبيّ للمؤهلات بما يتعلّق بالمعارف والكفايات والكفاءات وتوزيعها على المستويات، واعتقدت أنّه بالمقارنة مع الأهداف المعلنة في الإطار اللبنايّ للمؤهلات، يمكن الاستفادة من الإطار الأوروبيّ كنقطة انطلاق مناسبة لوضع الإطار اللبنايّ للمؤهلات. كما جرى وضع اقتراح لأربع سيناريوهات للنظام الإداري، الذي يمكن اعتماده للإطار اللبناي<sup>4</sup>.

إنّ سعي الأوروبيين لحدّ دول العالم على تبني نظامهم والتشبهه بفصائهم للتعليم العالي، كان جديّاً وحثيًّا، وقد سخّروا له برامج ومؤسسات، مع تأمين التمويل

1- مقابلة مع د. عارف الصوفي في مكتب تمبوس.

2- [http://mehe.gov.lb/Templates/NewsDetails\\_AR.aspx?Post-ingId=24&NewsID=1041](http://mehe.gov.lb/Templates/NewsDetails_AR.aspx?Post-ingId=24&NewsID=1041).

3- <http://www.nna-leb.gov.lb>.

4- الجمهوريّة اللبنانيّة وزارة التربية والتعليم العالي، ETF، «وثيقة توضيحيّة حول الإطار الوطنيّ للمؤهلات في لبنان»، د.ت. حصلنا عليها من خلال مشاركتنا في ورشة العمل التي عقدت في 10-11-2012م.

والموازنات المناسبة للتنفيذ.

## التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي بعض الأرقام الحالية

سنستعرض بعض النتائج من دراسات حديثة حول التعليم العالي في الوطن العربي، في محاولة للوقوف على ما أفرزته الإصلاحات المدعومة من الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع، وما إذا استطاعت حل مشكلاته، أو بعض منها.

نبدأ مع دراسة بعنوان: «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية»<sup>1</sup>. قامت الدراسة بقراءة للمؤشرات الخاصة بالتعليم وكذا تصنيفاته وفق مؤشر التنافسية العالمي لعام 2016 2017- الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وقد خلصت الدراسة إلى ضعف تنافسية قطاع التعليم العالي في الدول العربية، ما يستدعي ضرورة إصلاح التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة، في ظل تدني مخرجاته، واستشراء البطالة بين المتعلمين لعدم حاجة أسواق العمل إلى تخصصاتهم العلمية... «ظهر الواقع الفعلي للمجتمع العربي الراهن أن معظم سياسات إصلاح قطاع التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، مليئة بالتعثر والتخبط والتشتت، ولم تعط النتائج المطلوبة منها حتى الآن. فمن خلال تلك الدراسة والبيانات المتضمنة واقع ذلك القطاع نجد أن هناك أزمة علمية واضحة تظهر في غياب منظومة عربية متكاملة لنقل المعرفة والخبرات، واستغلالها في ميدان التنمية الاقتصادية للبلد»<sup>2</sup>.

أما عن التعليم العالي في الجزائر فنستفيد من نتائج دراسة بعنوان: «سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات»<sup>3</sup>، ناقشت الباحثة من خلال تلك الدراسة مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وطبيعة المناهج المستعملة في التعليم العالي؛ لتقف على نظام ليسانس- ماستر- دكتوراه LMD، وخلصت إلى أن الأنظمة الحالية المعتمدة في التعليم

1- محمد مدياني، فاطمة الزهراء طلحاوي، (2018م)، «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية».

2- المصدر نفسه، ص 260.

3- عائشة ايدار، (2015م): «سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات»، دفا تر السياسة والقانون، العدد 13 ورقلة، الجزائر.



والتكوين من بين الأسباب التي زادت في تفاقم مشكلة البطالة، وخاصة عند تزايد نسب البطالة بين حاملي الشهادات، وكما أنّ افتقاد نظام التعليم لطابعه التكويني والمهني، وعدم التنسيق بين السياسات التعليمية والتوظيف، كان سبباً في الاختلال الحاصل بين جانبَي العرض، والطلب في سوق العمل.

قد جاء في تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية، «إنّ دور البحوث يبقى متواضعاً إن لم يكن شبه معدوم في كل الجامعات العربية تقريباً. تنفق الدول مقداراً ضئيلاً جداً من التمويل في البحث والتطوير، عادة ما يكون أقل بكثير من 1% من الناتج المحلي الإجمالي»<sup>1</sup>.

## خلاصة

يمكننا أن نخلص من كلّ ما سبق إلى ما يلي:

1. في مجال توسّع مسار بولونيا خارج القارة الأوروبية، عمل الاتحاد الأوروبي عبر الاتفاقيات، التي جمعتها بمناطق عدّة في العالم على تسويق هذا النظام، ومساعدة الدول التي تبناه على إصلاح أنظمتها التعليمية وفقاً لنظام L.M.D، سواء من خلال التوجيه والخبرة (حلقات بحثية، وخبراء، ومؤتمرات...)، أو من خلال الدعم المالي، والمنح باستخدام البرامج المختلفة التابعة للاتحاد الأوروبي، وأهمها برنامج Tempus.

2. إنّ الدول المتوسطية عامّة، والمغربية خاصّة، قد استجابت بطريقة، أو بأخرى للبعد الثقافي للشراكة الأورو متوسطية، عن طريق إعادة تكييف البرامج التعليمية الجامعية وخاصة مشروع نظام L.M.D، الذي يتمثل في تبسيط الشهادات والبرامج الدراسية القائمة في التعليم العالي الأوروبي: (الليسانس، الماستر، الدكتوراه)<sup>2</sup>. على الرّغم من كلّ تلك الجهود المبذولة، والاجتماعات الكثيرة، واللقاءات

1- اليونسكو، (2018م)، «تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية». مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت.

2- لمياء حروش، (2019): «التعاون العلمي الأورو متوسطي الأهميّة والمشروعات»، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول.

الخاصة لإيجاد حلول واقعية من أجل تطوّر فعليّ لمختلف المؤسسات التعليمية، إلا أنّ المنطقة الأورو متوسطية في شكلها العام بقيت بعيدة كل البعد عن مجال الانفتاح العلمي والتكنولوجي، على الرغم من الأهمية المُشار إليها، والمعترف بها من قبل كل أطراف الشراكة الفعّالة سواء على مستوى الدول، أو على مستوى المنظمات المدنية. إنّ عدم التوازن بين طرفي العلاقة التعاونية، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً يلقي بظلاله على واقع تلك العلاقة. فالمنح هنا؛ أي الدول الأوروبية تضع سياساتها وفقاً لمصالحها، ولديها مؤسسات تضع تلك السياسات، بينما المتلقّي وهي دول الضفة الجنوبية، تنظر إلى الأمر وكأنه قضية حصول على منح وليس تعاون، دون أن تقف موقفاً واحداً، وهي تفتقد للمؤسسات التي تحدّد مصالح بلدانها في التعامل مع الدول الخارجية في تلك المجالات.

3. في دول المغرب العربي، جرى تبني مسار بولونيا عموماً من خلال عملية تقنية، أو إدارية، أكثر من كونها عملية سياسية عامة. والتغيير طال شكل برامج التعليم وتنظيم الشهادات، دون إصلاح شامل لكل العملية التعليمية. ذاك التغيير عُدّ في تلك الدول مفروضاً من فوق دون أن يأخذ حقه في النقاش والتداول بين كل الأفرقاء المعنيين بالتعليم العالي. اشتركت دول المغرب العربي بوجود صعوبات واجهت تبنيها للنظام الجديد، واختلفت حدتها بين دولة وأخرى. وما زالت أنظمة التعليم العالي تشهد تغييرات مستمرة وتعديلات، حتى إنّ المغرب يعيد النظر في الوقت الراهن، في استمرار تبني نظام LMD في الكليات الكبرى المفتوحة.

4. كان من أهمّ المشتركات بين الدول التي توجّهت لتبني النظام التعليمي الأوروبي، هو حثّ المنظمات الدولية وتشجيعها لتلك الدول وبخاصة البنك الدولي، على تعديل مناهجها التعليمية، وتحديدًا في مجال التعليم العالي. ومن تلك المشتركات أيضاً ذلك التعرّ الواضح في تطبيق النظام الجديد، الذي اعتمده بعض الجامعات الخاصة في لبنان قبل أن يصبح سياسة تعليمية رسمية؛ بسبب الخصوصية التي يمنحها القانون اللبناني للجامعات الخاصة.

على العموم، لم يكن تبني نظام L.M.D في الدول التي تحدّثنا عنها، نتاج دراسة احتياجات اجتماعية واقتصادية، تفرض مثل هذا التغيير في نظام التعليم

العالي ومناهجه. بل نتيجة «ضغوط» و«نصائح» منها عدم الإعراف الأوروبي بالشهادات التي تمنحها تلك البلدان، فضلاً عن ربط المساعدات الخارجية بتحقيق تلك التغييرات في التعليم العالي.